

اللجنة الكنسية الخاصة بالمهاجرين في أوروبا

20 تشرين الأول/أكتوبر 2015

المرور الآمن إلى وعبر أوروبا -

تعزيز الحماية والمساعدة للاجئين

إعلان صادر عن اللجنة التنفيذية للهيئة الكنسية الخاصة بالمهاجرين في أوروبا

خلال اجتماعها في تيمشوارا (رومانيا) بين 16 و18 تشرين الأول/أكتوبر 2015، اطّلت اللجنة التنفيذية للهيئة الخاصة بالمهاجرين في أوروبا على الأوضاع الحالية المتعلقة بالمساعدة المقدمة للاجئين في أوروبا. وفي مؤتمر من تنظيم AIDROM أحد أعضاء الهيئة الخاصة بالمهاجرين في أوروبا بالتعاون مع أبرشية بانات الأرثوذكسية الرومانية، ناقشت اللجنة التنفيذية للهيئة الخاصة بالمهاجرين في أوروبا كيفية تجاوز "الكنايس الأوروبية مع ظاهرة الهجرة".

عبرت اللجنة التنفيذية للهيئة الخاصة بالمهاجرين في أوروبا عن قلقها حيال أمن اللاجئين في طريقهم إلى أوروبا وعبرها: فخلال الاجتماع وصلت أنباء جديدة عن حوادث غرق المزيد من القوارب في بحر إيجه أدت إلى وفاة العديد من الأشخاص، فيما أطلق أحد الجنود البلغاريين النار على لاجئ أفغاني. إضافة إلى القانون المجري الجديد الذي ينص على إرسال طالبي اللجوء إلى بلدان أخرى آمنة كصربيا، وعلى معاقبة من يقوم بالعبور "غير الشرعي" للحدود. لكن بناء المزيد من الحدود يدفع باللاجئين إلى سلوك الطرق الخطرة عبر أوروبا. في هذا السياق، تكرر اللجنة التنفيذية التابعة للهيئة الخاصة بالمهاجرين في أوروبا نداءها للحكومات الأوروبية بالسماح للمهاجرين بسلوك الطرق الآمنة إلى أوروبا وعبرها.

مع اقتراب فصل الشتاء بسرعة ستصبح الممرات صعبة العبور في وجه اللاجئين. وبالتالي تكرر اللجنة المركزية نداءها للمجلس الأوروبي الخاص باللاجئين والمنفيين مطالبة "الدول الأوروبية بتوفير ظروف الاستقبال المناسبة ومعاملة الأشخاص المحتاجين للحماية بكرامة واحترام".

ترحب اللجنة التنفيذية بالقرارات التي اتخذها مؤخراً مجلس الوزراء الأوروبي والمجلس الأوروبي والتي تنص على تقديم المزيد من المساعدات لمخيمات اللجوء في البلدان المجاورة لسوريا والتي استقبلت الجزء الأكبر من اللاجئين السوريين. وتأمل بأن تكون المساعدات كافية هذه المرة بحيث توفر ظروفاً أفضل.

كما تنثي اللجنة التنفيذية على خطط الاتحاد الأوروبي لتوزيع اللاجئين كونها تعبير عن الاشتراك بالمسؤولية من أجل حماية اللاجئين. ولكن أي نظام لإعادة توزيع اللاجئين يجب قدر الإمكان أن يأخذ بعين الاعتبار الروابط العائلية والحاجات والإمكانات والتطلعات ومقارنتها كلها مع الوعود التي تقدمها الدول الأوروبية. فعندما يتخذ قرار إعادة توزيع اللاجئين، يكون من المهم جداً التحقق من الوجهة المعينة التي يريدون التوجه إليها ولماذا. إضافة إلى أن مراعاة تلك الأمور تسهّل لاحقاً عملية الاندماج.

هذا وتطالب اللجنة المركزية جميع مؤسسات الاتحاد الأوروبي باتخاذ قرار مكمل لنظام اللجوء الأوروبي المشترك يضمن الاعتراف المتبادل بضرورة تأمين الحماية للاجئين في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي من أجل تسهيل انتقالهم في أوروبا دون تعريضهم للخطر. وهذا الاقتراح ينسجم مع التعهّد بالعمل على جعل حقوق للاجئين تقارب أو توازي حقوق المواطنين الأوروبيين. وتعتبر اللجنة المركزية ذلك بمثابة عامل هام جداً يوفر الحماية الدولية للاجئين بحيث يستعيدون قدرتهم على التقرير بشأن مصيرهم وحياتهم بأنفسهم.

وقد لفتت اللجنة المركزية إلى أن الأعداد المذكورة في المناقشات حول قدوم اللاجئين وإيوائهم ليست واقعية. إذ يتم جمع الأعداد من خلال تسجيل الوافدين مرتين أو ثلاث في بلدان مختلفة أو تتم بطريقة ما مضاعفة أعداد الوافدين في يوم واحد، ما يخلق صورة غير مطابقة للواقع عن حقيقة أعداد الوافدين إلى أوروبا. نشر الخوف والذعر غير الضروريين لا يساعد عملية التعاطي مع تحديات أزمة اللاجئين. بل الأمر يتطلب بالأحرى تعاوناً بين جميع الأطراف. لذا تطالب اللجنة التنفيذية جميع السياسيين ووسائل الإعلام بالسعي إلى استخدام الأرقام الفعلية وبتبني خطاب مسؤول وغير مثير للهلع في موضوع حماية اللاجئين.

أخيراً، اطّلت اللجنة التنفيذية على المبادرات الكثيرة التي قامت بها الكنائس في الأشهر الماضية لتقديم المساعدة بطرق مختلفة للاجئين، وهي تثمن هذه الجهود وتشكرها عليها. وبإزاء الخطاب التصعيدي الحالي تشدد اللجنة التنفيذية للهيئة الخاصة بالمهاجرين في أوروبا على وجوب استمرار التعاون والالتزام في مساعدة اللاجئين. لذلك تدعو اللجنة جميع الكنائس في أوروبا لدعم المجتمعات المحلية في استقبال اللاجئين وكذلك إلى تعزيز عمل دوائرها الخاصة بخدمة المهاجرين على الصعيدين المحلي والأوروبي.